

بورصة مصر تدرس طلب إدراج السلام الكويتية كشهادات إيداع

وتعد شهادات الإيداع أداة مالية قابلة للتداول في أسواق المال الدولية، مقابل الاحتفاظ بغطاء يقابلها من الأسهم المحلية، وذلك بناء على اتفاق مع الشركة المصدرة لتلك الشهادات. ويتم إيداع الأوراق المالية لتلك الشركة لدى وكيل بنك الإيداع أو بنك الإصدار، ومن ثم فإن الشهادات يتم تداولها كبديل عن الأوراق المالية الأصلية في أسواق المال الدولية.

ويبلغ رأسمال الشركة ٢٥,٦٨ مليون دينار، موزعا على ٢٥٦,٨ مليون سهم، بقيمة اسمية ١٠٠ فلس كويتي للسهم.

بالقيمة الاسمية للسهم ١٠٠ فلس كويتي، وبما يعادلها بالجنيه المصري طبقا لسعر الصرف المعلن من البنك المركزي المصري. وكانت الجمعية العمومية لمجموعة السلام القابضة - المدرجة ببورصتي دبي والكويت - وافقت مطلع أبريل الماضي، على التقدم بطلب إدراج أسهم الشركة في سوق الأوراق المالية بجمهورية مصر العربية، فيما حصلت الشركة على عدم ممانعة من الرقابة المالية المصرية على الإدراج وفقا لتصريحات خاصة أدلى بها شريف سامي رئيس هيئة الرقابة المالية المصرية.

تدرس لجنة القيد التابعة للبورصة المصرية طلب شركة مجموعة السلام القابضة الكويتية لإدراجها كشهادات إيداع في البورصة المصرية.

وأشارت البورصة إلى أنها ستنتهي من دراسة طلب إدراج مجموعة السلام القابضة كشهادات إيداع يوم الاثنين المقبل.

وأوضحت أن الحد الأقصى لشهادات الإيداع يبلغ نحو ٧٧ مليون شهادة، مقابل نسبة ٣٠٪ من أسهم رأسمال الشركة البالغ ٢٥,٦ مليون دينار كويتي، بمعامل تحويل سهم واحد إلى كل شهادة إيداع مصرية، وذلك